الوفـــد الدائـــم لدولـــة قطـــر لـــدى مكتب الأمـم المتـحدة في جنيـــف
Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations in Geneva

دولـــة قطـــر
State of Qatar

2023/0060836/5

الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva, presents its compliments to the Special Procedures Branch - Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in Geneva, and has the honor to follow-up on its Verbal note 59411/5 dated July 10th 2023 – by which the Permanent Mission has transmitted the response of the Competent Authorities to the Questionnaire circulated by the Special Rapporteur on the promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression, in preparation for her next thematic report on the issue of **freedom of expression and the gender dimensions of disinformation**, which will be presented to the General Assembly in October 2023.

The Permanent Mission of the State of Qatar has the honor to attach herewith **additional information** sent by the Ministry of Social Development and Family of the State of Qatar, concerning the above-mentioned subject.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Special Procedures Branch - Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in Geneva, the assurances of its highest consideration.

Geneva, July 12th 2023

The Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR)
United Nations Office
CH 1211 Geneva 10
Email: hrc-sr-freedex@un.org;
Cc: registry@ohchr.org;

27 – 29, Avenue du Bouchet – 1209 Genève Tel. 022 798 85 00 – Fax: 022 791 04 85
E-mail : geneva@mofa.gov.qa

الوفـــد الدائـــم لدولـــة قطـــر لـــدى مكتب الأمـم المتـحدة في جنيـــف
Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations in Geneva

دولـــة قطـــر
State of Qatar

2023/0059411/5
الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva, presents its compliments to the Special Procedures Branch - Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in Geneva, and has the honor to refer to the latter's note dated June 9th 2023 – and its attachment the questionnaire transmitted by the Special Rapporteur on the promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression, in preparation for her next thematic report on the issue of **freedom of expression and the gender dimensions of disinformation**, which will be presented to the General Assembly in October 2023".

In response to the above-mentioned questionnaire, the Permanent Mission of the State of Qatar has the honor to attach herewith the information received from:

- The Ministry of Culture of the State of Qatar (in English).
- The State of Qatar's National Human Rights Committee (NHRC) (in Arabic).

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Special Procedures Branch - Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in Geneva, the assurances of its highest consideration.

Geneva, July 10th 2023

The Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR)
United Nations Office
CH 1211 Geneva 10
Email: hrc-sr-freedex@un.org;
Cc: registry@ohchr.org;

استبيان حرية التعبير والابعاد الجنسانية للمعلومات المضللة

أكد الدستور القطري على مبدأ المساواة أمام القانون بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، وقد تم تفصيل المبدأ العام للمساواة المضمن في المادة (18) من الدستور في المادتين (34) و (35) من الباب الثالث من الدستور الخاص بالحقوق والواجبات العامة. حيث نصت المادة (34) على "المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات"، بينما كفلت المادة (35) الحق في المساواة أمام القانون وعدم التمييز حيث نصت هذ المادة على " الناس متساوون أمام القانون، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين".

المادة 47 : حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة وفقا للشروط والاحوال التي يحددها القانون

كما شرع قانون رقم 14 لسنة 2014 بإصدار قانون الجرائم الالكترونية

وحرصاً من دولة قطر على وجود جهة حكومية وطنية عليا تعنى بالأسرة وعلى وجه الخصوص المرأة واحتياجاتها وتطلعاتها المستقبلية، وبما ينسجم والرؤية الشاملة للتنمية "رؤية قطر الوطنية 2030" فقد تم إنشاء وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة، والتي تختص بالآتي:

1. اقتراح وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط والسياسات الوطنية المتعلقة برعاية الأسرة وأفرادها.
2. توعية المجتمع بأهمية حماية الأسرة والترابط الأسري.
3. إعداد وتنفيذ البرامج والخدمات ذات العلاقة لكافة فئات المستفيدين من خدمات الضمان الاجتماعي.
4. تقديم خدمات الضمان الاجتماعي للمستحقين.
5. جمع وتحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة بالأسرة والاستفادة منها في البرامج والخطط والسياسات ذات العلاقة، بالتنسيق مع الجهات المعنية الحكومية والخاصة.

Classification: Internal - داخلي

6. اقتراح وتنفيذ السياسات المتعلقة بالإسكان ومتابعة تنفيذها.
7. الإشراف على تنظيم قطاع الأعمال الخيرية.
8. تسجيل وشهر الجمعيات والمؤسسات الخاصة والرقابة عليها.

كما تم اتخاذ الإجراءات التشريعية نحو إنشاء لجنة وطنية معنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، حيث وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار إنشاء اللجنة في اجتماعه العادي (18) بجلسته المنعقدة 2019/5/15.

المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي:

كما تعمل المؤسسة من خلال مراكزها على مناهضة العنف ضد المرأة بأشكاله من خلال مركز أمان (مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي)

المرأة في رؤية قطر 2030

تهدف رؤية قطر الوطنية 2030 إلى بناء مجتمع يعزز العدالة والمساواة، وهي تجسيد لمبادئ الدستور الدائم لدولة قطر الذي يحمي الحريات العامة والخاصة ويعزز القيم الأخلاقية والدينية، كما يعزز العادات والتقاليد والهوية الثقافية، ويضمن الأمن والاستقرار وتكافؤ الفرص.

وتضع رؤية قطر الوطنية 2030 عدة أهداف للتماسك الأسري وتمكين المرأة وهي:

- الأسر القوية المتماسكة التي تهتم بأفرادها، وتحافظ على القيم الدينية والأخلاقية والمثل الإنسانية العليا.
- تطوير بنية اجتماعية سليمة مع بناء مؤسسات عامة فعالة ومنظمات مجتمع مدني نشطة وقوية.

Classification: Internal - داخلي

- بناء نظام فعال للحماية الاجتماعية لجميع القطريين، يرعى حقوقهم المدنية ويثمن مشاركتهم الفعالة في تطوير المجتمع ويؤمن لهم دخلاً كافياً للمحافظة على الكرامة والصحة.
- تعزيز قدرات المرأة وتمكينها من المشاركة الاقتصادية والسياسية، خاصة تلك المتعلقة بصناعة القرار.
- عقد دورات تدريبية وورش عمل بهدف تمكين وتطوير المرأة.

كما حددت استراتيجية قطاع التماسك الأسري وتمكين المرأة في الاستراتيجية الوطنية الأولى (2011-2016) والاستراتيجية الوطنية الثانية 2017-2022 استراتيجية الحماية تتمثل أهدافها في: تعزيز دور الأسرة القطرية كركيزة المجتمع الأساسية، زيادة مسؤولية الوالدين والتقليل من الاعتماد على عاملات المنزل، خفض معدلات العنف الأسري وإنشاء نظام حماية ودعم للضحايا، تقديم أنظمة دعم للأسر ذات الأوضاع الخاصة، كأسر المعاقين والأحداث المنحرفين، وخفض درجة تعرض الأسر القطرية للمخاطر الاقتصادية والاجتماعية وتحسين عملية إدارة شؤونها المالية، وصحة ورفاهم الأطفال وحمايتهم، وزيادة الدعم للأسر العاملة وخصوصاً للنساء، وزيادة عدد النساء في المناصب القيادية ومراكز صنع القرارات السياسية حيث تم زيادة عدد النساء إلوزيرات ووكلاء الوزارات والدبلوماسيات والقيادات في وزارات الداخلية والدفاع

كما تنبت التشريعات المنظمة لسوق العمل في دولة قطر ذات نهج الدستور الدائم، ولم تتضمن أي تمييز سلبي ضد المرأة، ولم تنص على أي تفرقة بين الرجل والمرأة في الرواتب والمميزات الوظيفية، بل على العكس من ذلك جاء التمييز إيجابياً، حيث صدر القانون رقم (15) لسنة 2016، بإصدار قانون الموارد البشرية المدنية ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (32) لسنة 2016، والمنظم لأحكام الوظيفة العامة في الدولة. ومن ناحية أخرى فإن قانون العمل الصادر بالقانون رقم (14) لسنة 2004، قد التزم جادة نص المادة (35) من الدستور،

Classification: Internal - داخلي

فلم تتضمن أحكامه أي تمييز سلبي بسبب الجنس، حيث منح المرأة أجراً مساوياً لأجر الرجل عند قيامها بذات العمل، وأتاح لها ذات فرص التدريب والترقي.

أما ما يخص القضايا المفاهيمية:

Aإن المعلومات التي تستسقيها الوزارة دائما من مصادرها الحكومية والموثوقة أما فيما يثير الشك والتضليل فأنه يحال الى إدارة الجرائم الالكترونية بوزارة الداخلية

Bإن الوزارة حريصة على التقيد فيما جاء في الدستور والتشريعات القانونية المبنية أساسا على المعايير الدولية لحقوق الانسان

أما بشأن التدابير التي اتخذتها الدولة للتصدي للمعلومات المضللة المجنسنة

- أما بشأن مسألة حرية التعبير ومكافحة المعلومات المضللة ضد المرأة في الانترنت هي من اختصاص وزارة الداخلية بناءً على قانون الجرائم الالكترونية رقم 14 لسنة 2014
- التثقيف والتوعية بشأن المعلومات المضللة من اختصاص وزارة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات

وفي الختام يرجى إضافة من موقع الميزانين دستور دولة قطر وقانون الجرائم الالكترونية

https://www.almeezan.qa/

Classification: Internal - داخلي